

فصل

ومن قاعدته أنه حيث يقول: قالوا، [فإنه]⁽⁸³⁷⁾ يأتي بها للتبري⁽⁸³⁸⁾ من عهدة دليل ذلك وصحته، [أو]⁽⁸³⁹⁾ لكونه مستضعفاً لوجه ذلك الحكم.

قال ابن عبد السلام في التيمم: إنما يذكر المؤلف قالوا فيما لا يرتضيه، وقال في باب الغصب: جرت عادة المؤلف إنما يأتي بصيغة قالوا إذا كانت المسألة منصوباً عليها للمتقدمين⁽⁸⁴⁰⁾ ثم يستشكلها، وقد يأتي بها فيما لم ينص عليه المتقدمون، كقوله في الغصب⁽⁸⁴¹⁾: «[قالوا]⁽⁸⁴²⁾ بعد رفو الثوب وشعب القصعة وضعف». قال ابن يونس: إنما ذكر هذه المسألة بعض أصحابنا. قال: وظاهر نصوصهم خلافه، فكلام⁽⁸⁴³⁾ المؤلف يوهم أنه قال بذلك⁽⁸⁴⁴⁾ جماعة، وليس كذلك. وقد تكررت في الكتاب في مواضع عديدة.⁽⁸⁴⁵⁾

فصل

قد يعدل المؤلف عن حكاية الأقوال إلى⁽⁸⁴⁶⁾ ذكر الخلاف لكونها ليست أقوالاً منصوبة، كقوله في الشهادات:⁽⁸⁴⁷⁾ «فلومات ففي تعيين مستحقه من

(837) ساقطة من (ح).

(838) في (ح): عن التبري.

(839) ساقطة من (ت).

(840) في (ح): للمتأخرين.

(841) انظر جامع الأمهات ورقة 142 (ب).

(842) ساقطة من (ح).

(843) في (ح): فظاهر كلام المؤلف.

(844) في (ت): ذلك.

(845) في (ح) بعد هذا الكلام عبارة مقحمة ونصها: القول المرجوع عنه قول ثابت، بخلاف النسخ، والفرق أن النسخ يقطع بصحة الآخر، ورجوع العالم ظني، وهو رجوع إلى إجتهد، فهما قولان من عالمين.

(846) في (ح): إذا، وهو تحريف.

(847) في (ت): الشهادة. وانظر جامع الأمهات ورقة 168 (ب).